### تنسيق بين الوزارات والمنظمات غير الحكومية لدعم الاستجابة للوافدين

# الجلالي: رغم معاناة بلدنا من آثار الحرب والإرهاب والحصار الاقتصادي والزلزال تمكنا من التعامل مع الحالات الطارئة

**35 ألف خدمة طبية مجانية استفاد منها 21 ألف وافد**

**دمشق - الوطن**
**حمص- يوسف بدور**

أكد رئيس مجلس الوزراء محمد غازي الجلالي أن الحكومة بالتعاون مع المجتمع الأهلي والمحلي والمنظمات غير الحكومية أثبتوا القدرة على التعامل مع الحالات الطارئة حتى في ظل نقص ومحدودية الموارد، مشدداً على أهمية تكامل الجهود للاستجابة للوافدين وتأمين احتياجاتهم الضرورية.

وترأس الجلالي أمس اجتماعاً للجنة العليا للإغاثة في مبنى وزارة الإدارة المحلية والبيئة جرى خلاله مناقشة آليات الاستمرار في الاستجابة الطارئة وتقديم الدعم والمساندة للوافدين من لبنان ووضع الإمكانات اللوجستية والصحية في خدمتهم وتقديم المساعدات الإغاثية والغذائية وفق الآلية التي اعتمدتها الحكومة، وذلك بالتنسيق بين اللجنة العليا للإغاثة واللجان الفرعية في المحافظات ومختلف الشركاء من مجتمع محلي وأهلي ومنظمات غير حكومية ودولية.

وأعرب رئيس الجلالي عن الشكر للجنة العليا للإغاثة ولكل الشركاء الوطنيين على الجهود التي يقومون بها في تقديم ما يلزم من خدمات وتسهيلات للوافدين من لبنان، رغم معاناة بلدنا من آثار الحرب والإرهاب والحصار الاقتصادي والزلزال.

في سياق آخر أكد رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة السورية مستعدة لتقديم أي مرونة لازمة لتسريع تنفيذ المشاريع التي تقام بالتعاون مع المنظمات، ووضعها في الخدمة بالسرعة الممكنة بما ينعكس إيجابياً وبشكل مباشر على الواقع الخدمي، مضيفاً: «بلدنا تعرض لصعوبات كبيرة وكما ساهمنا مع المجتمع الدولي في حل العديد من الأزمات من الطبيعي أن يساعدنا في حل المشكلات ذات الطابع الإنساني».

كما ناقش الاجتماع مشاريع التعاون الدولي بين الوزارات والجهات غير الحكومية، والمشاريع الإغاثية القائمة وسير تنفيذها وإمكانات تسريع الإجراءات المتعلقة بها بالتنسيق ما بين الوزارات والجهات المعنية، وبما يخدم الاحتياجات وفقاً للأولويات الوطنية ويحسّن من واقع الخدمات في مجالات المياه والصرف الصحي والبيئة والصحة.

من جهته عرض رئيس اللجنة العليا للإغاثة، وزير الإدارة المحلية والبيئة لؤي خريطة آلية عمل اللجنة العليا ولجانها الفرعية في المحافظات، وبيّن أن منهجية عمل اللجنة تقوم على شمولية المساعدات وإيصالها إلى المحتاجين في أي مكان على الجغرافيا السورية، مستعرضاً الاستجابة التي قامت بها اللجنة في المراحل المختلفة من الحرب الإرهابية على بلدنا إلى الاستجابة لتداعيات الزلزال وصولاً إلى الاستجابة للوافدين من لبنان الشقيق.

وخلال الاجتماع تم تأكيد أهمية التنسيق بين الوزارات والجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لدعم الاستجابة للوافدين، وخاصة في الظروف الاقتصادية الراهنة.

يذكر أن عدد الوافدين الإجمالي من لبنان قارب من الـ390 ألفاً من سوريين ولبنانيين.

### خدمات صحية

أكدت وزارة الصحة أن عدد الخدمات الطبية التي قدمت للوافدين من لبنان إلى سوريا جراء العدوان الإسرائيلي المتواصل على مختلف المناطق اللبنانية 35 ألف خدمة طبية مجانية استفاد منها ما يقارب 21 ألف وافد خلال 19 يوماً.

وبينت الوزارة في بيان لها أن الخدمات التي قدمت عبر المعابر الحدودية بريف دمشق وطرطوس وحمص شملت 20279 خدمة، وخدمات مراكز الإيواء 14325 خدمة أما خدمات المشافي فبلغت 358 خدمة، وخدمات النقل بسيارات الإسعاف 386 خدمة.

وأوضحت الوزارة أن الخدمات تشمل الخدمات الطبية العامة والعمليات الجراحية والإسعافية وخدمات الصحة النفسية والصحة الإنجابية والخدمات المتعلقة بأصحاب الأمراض المزمنة، إضافة إلى اللقاحات اللازمة للأطفال ولقاح الكزاز للسيدات في سن الإنجاب.

يشار إلى أن الوزارة وضمن خطة الاستجابة لتقديم الخدمات للوافدين من لبنان إلى سورية جراء العدوان الإسرائيلي وضعت جميع المشافي التابعة لمديريات الصحة في المحافظات الحدودية مع لبنان بجاهزية تامة لاستقبال أي حالات ورفد المعابر بسيارات إسعاف مجهزة على مدار 24 ساعة، إضافة إلى اطباء وإرسال الأدوية والمستلزمات الطبية اللازمة.

### تلبية احتياجات الوافدين

وتلبية لكل الاحتياجات اللازمة للوافدين من لبنان جراء العدوان الإسرائيلي، تتابع المنظمات غير الحكومية وبإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وعبر مديرياتها في المحافظات عملها اليومي في تقديم خدماتها الطبية والصحية والغذائية إضافة لخدمات الدعم النفسي.

وذكرت الوزارة عبر صفحتها على الفيسبوك أن مؤسسة نور للإغاثة والتنمية أقامت عدة مراكز لها في منطقة بابا عمرو بمحافظة حمص وفي الحسينية بمحافظة ريف دمشق لتوفير الفحص الطبي والاستشارة الصحية والدعم القانوني وجلسات الدعم النفسي اللازمة للوافدين، ووزعت سلات صحية للسيدات، كما قدمت جمعية دمر الخيرية وجبات غذائية للوافدين.

وبينت الوزارة أن مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بحمص بالتنسيق مع جمعية كريم الخيرية، قامت بتوزيع وجبات الطعام الجاهزة للوافدين بمنطقة القصير وعلى المعبر الحدودي، كما تستمر جمعيات «مجال وإنانا وفريق كنا وسنبقى التطوعي» في ريف دمشق بتقديم خدماتها للوافدين عند معبر جديدة يابوس.

وأشارت الوزارة إلى أن مديريتها في طرطوس بالتعاون مع جمعيات « البتول والمرأة الذكية وتنظيم الأسرة» قامت بتقديم مواد التنظيف ومستلزمات صحية للأطفال وكبار السن، إضافة لقيامها بأنشطة للأطفال وجلسات توعية ودعم نفسي وخدمات صحية ضمن مركزي بلو بي والكرنك ومركز معسكر الطلائع.

### خدمات قانونية

وبين مدير برنامج الاستجابة القانونية في الأمانة السورية للتنمية في المنطقة الوسطى إياد الفيل أن دور الفرق القانونية الموجودة على المنافذ الحدودية مع لبنان الشقيق هو تقديم الخدمة القانونية للعائدين السوريين لاستكمال الوثائق الشخصية الخاصة بهم وتثبيت الزواج وتسجيل الولادات وإلحاق النسب بالتنسيق مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

وفي تصريح لـ«الوطن» لفت الفيل إلى أنه حتى الثامن من الشهر الحالي تم تقديم 5840 استشارة قانونية لتسهيل عبور العائدين السوريين، مشيراً إلى أنه يتم تحويل بعض الحالات للفرق القانونية في منظمة الهلال الأحمر في بعض الأماكن التي لا توجد فيها فرق الاستجابة القانونية للأمانة السورية للتنمية، على حين أن التنسيق مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين يتم لمعرفة إمكانية التدخل لتلبية احتياجات الوافدين اللبنانيين والعائدين السوريين لأنها مختصة أمنياً بقطاع الحماية للاجئين والنازحين والعائدين.

وأشار الفيل إلى أن فرق الاستجابة القانونية في الأمانة السورية تقدم الاستشارات القانونية للوافدين اللبنانيين أيضاً بما يخص الإقامات ودخول السيارات إلى سورية بشكل قانوني.

من جهتها أشارت رئيسة المجلس البلدي في قرية الإسماعيلية أحلام علي أنه بناء على توجيهات محافظ حمص نمير مخلوف وضمن خطة الإغاثة والاستجابة الطارئة وبالتعاون مع المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية وبالتنسيق مع اللجنة الفرعية للإغاثة تم استقبال نحو 150 عائلة من الوافدين اللبنانيين إضافة لنحو 20 عائلة من العائدين السوريين وتأمين إقامتهم بين الأهالي في القرية وبيوت خالية من السكان تبرع بها أصحابها.

ولفتت علي إلى أنه تم تأمين مادتي الخبز والغاز المنزلي للوافدين والعائدين بموجب جداول تم تنظيمها من المجلس البلدي إضافة لتوزيع سلل صحية للعائلات في أماكن إقامتها كما قامت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري بتوزيع فرشات وحرامات للوافدين والعائدين وقامت شركة سيرتيل للاتصالات بتوزيع خطوط مجانية لهم، مشيرة إلى أنه من المفترض أن تقوم شركة MTN أيضاً بتوزيع خطوط مجانية للوافدين والعائدين خلال الأسبوع الحالي.

- «الشؤون الاجتماعية والعمل»: تتابع المنظمات غير الحكومية تقديم خدماتها الطبية والصحية والغذائية والدعم النفسي
- خدمات قانونية كبيرة تقدمها الأمانة السورية للتنمية على الحدود



### منع المولدات الصغيرة في سوق الشعلان.. ونقاشات حول منع دخول السيارات إلى السوق

# حوارات دمشق مستمرة.. والمحافظ لـ«الوطن»: قرارنا هو قرار الأهالي

## المجتمع المحلي رفض إحداث مرآب طابقي تحت حديقتي المدفع والسبكي

**فادي بك الشريف**

على مدى 3 ساعات متواصلة انطلقت أمس ثالث جلسات الحوار مع المجتمع الأهلي التي تقيمها المحافظة تحت عنوان «لأجل دمشق نتحاور» والتي تم تخصيصها للنقاش حول منطقة «الشعلان ومحيطها» بحضور محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي وعدد من ممثلي الشعلان وأبو رمانة والحمراء والصالحية وساحة عرنوس لمحاورتهم اتخاذها، ضمن إطار اللامركزية الإدارية، وانطلاقاً من مبدأ «كل مواطن مسؤول».

اللقاء الذي حضره عدد من أصحاب الفعاليات الاقتصادية والتجارية، تطرق إلى أهم الصعوبات في منطقة الشعلان وتوجهات المحافظة لمعالجتها على صعيد النظافة والإنارة والدخول إلى السوق، مع مناقشة ظاهرة النباشين والتسول المنتشرة في الحدائق والأسواق.

ومن المواضيع التي تم التصويت عليها هو استثمار جزء صغير من حديقة المدفع «10 بالمئة»، حيث وافق المجتمع المحلي بالأغلبية على إقامة مشروع «كونتينر تخديمي» قرب حديقة المدفع مقابل إلزام المستثمر بتأهيلها والعناية بها بشكل مستدام، ولاسيما أن المشروع لاقى ارتياحاً كبيراً لكونه يتمتع بمواصفات عالمية على أن يقدم صاحب المشروع أيضاً الإنارة الكاملة للحديقة بالطاقة الشمسية، وإعادة تأهيل مقاعدها وزراعتها بالكامل.

وفي مداخلة له ضمن الجلسة، وردداً على سؤال أحد الحضور عن فقدان الثقة بين المستثمر والحكومة بعد تجميد ترخيص المشروع، أوضح المحافظ أن المشروع لم يلغ مطلقاً، وإنما تم التريث به لمحاورة المجتمع المحلي حوله، على أن يجتمع المكتب التنفيذي يوم غد الإثنين ليتخذ القرار الذي توصلنا إليه من خلال تصويتكم.

وتعود فكرة المشروع لمجموعة من الشباب السوري قرروا استثمار مشروع حضاري بمواصفات عالية، وهو عبارة عن مقهى يقدم الوجبات السريعة والمشروبات «حاوية شحن – كونتينر» مكونة من مواد قابلة للإزالة تمت صناعتها في سورية.

### أهمية الحوار

وفي تصريح لـ«الوطن» قال كريشاتي: إن مبادرة لأجل دمشق نتحاور تعتبر رؤية جديدة لمشاركة المجتمع الأهلي بتحديد أولويات عمل المحافظة وما تفكر به خارج المعروف عنه سابقاً، واستطلاع ما يرتئيه المجتمع المحلي للموافقة عليه والعمل بموجبه.

وأكد كريشاتي إلى التطرق للعديد من الموضوعات التي تخص الشعلان ومحيطها، وخاصة فكرة إغلاق سوق الشعلان بشكل كامل، مضيفاً: الأغلبية أبدت موافقتها على الإغلاق ولكن هناك بعض الاعتراضات ما يتطلب دراسة الموضوع والتوسع بالحوار، على أن يكون الإغلاق من الـ8 مساءً إلى الـ9 مساءً، أو زيادة عدد ساعات الإغلاق أو قد نتوصل إلى إغلاق السوق بشكل كامل، ولكن هذا الموضوع بحاجة إلى جلسة أخرى قادمة وحوار أوسع.

ونوه كريشاتي إلى أن المجتمع المحلي بأغلبيته رفض إحداث مرآب طابقي تحت حديقتي المدفع والسبكي، وبالتالي فإن المكتب التنفيذي مع رأي الأهالي بإلغاء طرح المرآب الطابقي تحت هاتين الحديقتين.

وحول الواقع الخدمي في الشعلان، بين كريشاتي أن العمل الخدمي كمن واجب المحافظة وفي إطار عملها اليومي، مع متابعة واقع النظافة والإنارة وتحسين واقع الحدائق، علماً أن الهدف من الحوار الوصول إلى أجمل صورة وهوية بصرية للعاصمة.

وأضاف: إن المتحاورين قرروا بالأغلبية منع المولدات الصغيرة ضمن المحال في سوق الشعلان والشخوص إلى المولدات الكبيرة التي تغطي معظم المحلات، وبالتالي نحافظ على الشروط البيئية والضجيج والتلوث.

وأشار إلى توجيه مديرية النظافة بفصل نفايات المطاعم عن النفايات المنزلية اعتباراً من الغد، وسيتم تعميم الموضوع في مختلف الأسواق التجارية، ولاسيما مع عدد المطاعم والمنشآت السياحية والخدمية ما يؤثر على السكان، على أن يكون هناك تنسيق من مديرية النظافة مع كل الفعاليات الخدمية بتخصيص سيارات لاستلام القمامة من كل منشأة سياحية.

كما لفت إلى مقترح لاقى موافقة الأغلبية حول منح بطاقات خاصة لساكني منطقة الشعلان على أن يتم تخفيض 50 بالمئة من أجرة صف السيارة عن طريق شركة «مصفات».

وأشار إلى أن الجلسة تطرقت إلى استثمار جزء من الحدائق ضمن نسب واشتراطات تصل لـ20 بالمئة، موضح حوار مع الأهالي والمجتمع المحلي، شرط التقيد بالأسس والمعايير الموضوعة لهذا الاستثمار وضمن دفاتر الشروط الموضوعة للحفاظ على المساحات الخضراء وزيادتها على أن يتم إعادة تأهيل الحديقة والبنى التحتية الموجودة فيها.

وأشار المحافظ إلى استمرار الحوارات لعدد من المواضيع المقترحة، على أن تصدر قرارات المكتب التنفيذي ومجلس المحافظة انسجاماً للحوار مع الأهالي والجمعيات الأهلية وكل أطياف المجتمع.

# استجابة لما نشرته «الوطن».. محافظ حماة يوجه باقتراح حلول خلال ١٠ أيام فقط لحل مشكلات المنطقة الصناعية

**| حماة - محمد أحمد خبازي**

استجابة لما نشرته «الوطن» حول اعتراض الكثير من الصناعيين بحماة على قيمة المقاسم التي خصصهم بها مجلس المدينة في توسع المنطقة الصناعية، والخلاف الناشب بينهما منذ سنوات طويلة حول سعر متر الأرض وبنيته التحتية، ترأس محافظ حماة معن صبحي عبود مؤخراً اجتماعاً موسعاً في غرفة صناعة حماة، لجميع الجهات المعنية لمعالجة كل الإشكالات العالقة، واستكمال مشاريع البنية التحتية، للنهوض بهذا التوسع وإنهاء مشكلاته المتراكمة نهائياً بدلاً من تفاقمها وتدويرها من عام لعام ومن ترحيلها من مسؤول لمسؤول!

وأكد المحافظ ضرورة معالجة كل القضايا التي تهم الصناعيين المخصصين بمقاسم في التوسع وعددها 337 مقسماً للصناعات النسيجية والكيميائية والهندسية والغذائية.

ووجه مجلس المدينة وبالتنسيق مع الجهات المعنية «شركة الكهرباء ومؤسسة المياه والصرف الصحي والاتصالات»، لتشخيص واقع المنطقة الصناعية ومنطقة التوسع خلال 10 أيام، ومعالجة كل العقبات، واقتراح الحلول لها ولاسيما ما يتعلق بدراسة قيمة المقاسم التي تم دفع قسم منها، إضافة إلى استكمال أعمال البنى التحتية من الكهرباء والمياه والاتصالات وخطوط الصرف الصحي.

ولفت المحافظ إلى استعداد المحافظة لتأمين احتياجات الصناعيين ضمن الإمكانات المتاحة، وتقديم التسهيلات اللازمة للنهوض بمصانعهم ومعاملهم، للمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز التشاركية مع القطاع العام.

ومن جانبه بيّن رئيس الغرفة الصناعة زياد عربو أنه تم تشكيل لجنة في العام 2018، لتقدير قيمة المقاسم وسددها الصناعيون، مؤكداً ضرورة التنسيق مع مجلس المدينة وكل الجهات المعنية لحل العقبات التي تعترض الصناعيين.

في حين عرض عدد من الصناعيين لأبرز الصعوبات التي تواجههم، وخصوصاً من حيث عدم التزام مجلس المدينة بالقرارات المتعلقة بقيم المقاسم والفروقات الكبيرة التي طرأت عليها بين العام 2016 عند المباشرة بتوسع المنطقة الصناعية الجديد، والعام الجاري، وضرورة استكمال تنفيذ البنى التحتية وخاصة الكهرباء من شبكات ومراكز تحويل ومد شبكات مياه الشرب، ومعالجة واقع الاتصالات التي تنقطع مع انقطاع الكهرباء.

من جهته ذكر رئيس مجلس مدينة حماة مختار حوراني، أن إنجاز المناطق الصناعية له قراراته الخاصة، وأن حساب قيمة الأرض يتم مع الأحكام القضائية للاستملاك، إضافة إلى قيم البنى التحتية.

وأوضح أن العديد من الصناعيين سددوا دفعات لقيمة مقاسم الأرض، وقد تغيرت كلفة البنى التحتية، وتوقف العمل في توسع المنطقة حتى العام 2016 نتيجة ظروف الحرب الإرهابية على سورية، ومن ثم استكملت الأعمال الأخرى من الكهرباء ومياه وصرف صحي وقد أثرت من جانبه، بيّن مدير فرع السورية للاتصالات منيب الأصفر، أن الفرع ركب خلال الأونة الأخيرة منظومة طاقة شمسية مع كل التجهيزات في المنطقة الصناعية، ولكنها تعرضت للسرقة الأمر الذي أدى إلى فقدان الاتصالات مع انقطاع الكهرباء.

وأوضح أن الفرع على جاهزية تامة لتقديم كل التسهيلات إلى إنجاز الشبكات الهاتفية وتركيب منظومة طاقة شمسية مع تجهيزاتها لتخدم الصناعيين في توسع المنطقة.

وأما مديرو المياه والكهرباء والصرف الصحي، فبينوا أنهم في الإجتماع المقبل سيعرضون لواقع مشاريع البنية التحتية من حيث التنفيذ ونسبه ومعوقاته والحلول المقترحة لمعالجتها.

# ٦٠٠ مليون ليرة لمشاريع في الحسكة

**| الحسكة- دحام السلطان**

وافق المكتب التنفيذي في محافظة الحسكة خلال جلسته المنعقدة أمس برئاسة محافظ الحسكة لؤي محمد صيّوح رئيس المكتب التنفيذي، على عدد من المشاريع الخدمية في مدن وأرياف المحافظة، تصل قيم عقودها المالية إلى نحو 638 مليون ليرة سورية.

ووافق المكتب على كتاب مجلس بلدية «البجارية» بريف القامشلي، المتضمن طلب الموافقة على إضبارة عقد تنفيذ مشروع شبكة مجار فرعية للمنطقة الأثرية، مع تسليك خط المصب في القرية بقيمة مالية للعقد، تصل إلى 82 مليون ليرة سورية من الموازنة الاستثمارية، وعلى كتاب مجلس بلدية «حاجية كبيرة» بريف القامشلي أيضاً، والمتضمن طلب الموافقة على تصديق إضبارة العقد المتضمن تنفيذ مشروع مد بالمجبول الإسفلتي للطريق الواصل بين قرى «خراب عسكر، حاجية، متينية» بقيمة أربعمئة وستة ملايين وتسعة وثلاثين ألف ليرة سورية من الموازنة المستقلة.

كما وافق المكتب التنفيذي على كتاب مجلس بلدة «بئر الحلو الوردية» بريف الحسكة الشمالي الشرقي، المتضمن طلب الموافقة على تصديق إضبارة عقد تنفيذ بقايا مقالع للطريق العام باتجاه قرية «الدباغية» كمرحلة أولى، بقيمة 149 مليوناً و872 ألف ليرة سورية، وعلى كتاب مديرية الخدمات الفنية، المتضمن طلب الموافقة على تنفيذ أعمال إضافية ضمن 30 بالمئة لكل بند لـ25 بالمئة من إجمالي العقد بموجب جدول مقارنة لمشروع تأهيل الطريق العام «جرمز- الحميرة» بريف القامشلي بالمجبول الإسفلتي بطول 1،3 كم مرحلة ثانية، وعلى كتاب مديرية التربية المتضمن طلب الموافقة على افتتاح عدد من الشعب الصفية المنزلية بالإضافة إلى الموافقة على طلب افتتاح معهد لتقنيات الحاسوب بالمحافظة.

وشدد محافظ الحسكة خلال الاجتماع على حُسن تنفيذ المشاريع الخدمية من خلال المتابعة المستمرة لأعمال التنفيذ والالتزام بالبنود الواردة في شروط تنفيذ العقود ومدة التنفيذ.